الأزمة السياسية في إيران ابان حكومة جعفر شريف امامي

(27 اب – 5 تشرين الثاني 1978)

م . م . حيدر علي خلف العكيلي
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

الملخص

أرغمت التطورات المتسارعة للمشهد الداخلي في إيران ، الشاه محمد رضا بهلوي للبحث عن سُبل يمكن عن طريقها ايجاد الحلول المناسبة للتغلب على تلك الازمة ، لذا اتسمت تلك المرحلة بتشكيل العديد من الوزارات التي ما لبثت أن تقدم استقالتها الواحدة تلو الأخرى ، نتيجة لتصاعد المد الثوري وفشلها في التقارب من رجال المعارضة العلمانية والاسلامية على حدٍ سواء ، ونتيجة لذلك وجد الشاه في المهندس جعفر شريف امامي الوسيلة التي اعتقد بواسطتها تحقيق غايته في الحفاظ على عرش الطاووس ، غير إنّ الأحداث على الواقع الإيراني كانت خلاف لتصوراته إزاء الثورة الإسلامية .

المقدمة

شهدت إيران في أواخر العقد الثامن من القرن العشرين الكثير من الخلافات والتجاذبات السياسية التي انعكست أثارها بصورة جلية على واقع الأحداث الداخلية ، وهيأت كما يبدو لنمو ملامح جديدة للحكم السياسي الذي تنتظره الحقبة القادمة كنتيجة حتمية أفرزتها تداعيات الوضع السياسي المضطرب والتشنجات التي سادت طبيعة العلاقات بين قادة المعارضة المعتدلة بزعامة الجبهة الوطنية ، والمتشددة (رجال الدين) – المتمثلة بقيادة آية الله الخميني – على حدٍ سواء والتي أوصلت البلاد إلى نفق مظلم لا خلاص منه إلا بالتغيير الجذري .

ونتيجة لذلك ، أرغمت تلك التطورات الشاه محمد رضا بهلوي[1] – على اثر فشل حكومة جمشيد آموزگار[2] – إلى الدعوة لتشكيل حكومة مصالحة وطنية برئاسة المهندس جعفر شريف إمامي[3] بتاريخ 27 اب 1978[4]، كمحاولة منه لامتصاص الغضب الجماهيري وحل الأزمة السياسية التي باتت تنخر في كيان الدولة، لا سيما وإنّ إمامي كان يتمتع بنوع من العلاقات الشخصية مع بعض رجالات الدين[5]، لذا اعتقد الشاه بأنّ إمامي قادر على إطفاء فتيل الثورة المشتعلة التي اخذت تهدد مضاجع عرشه ، إلى جانب اعتقاده بأنْ يؤدي ذلك إلى إيجاد

نوع من المصالحة مع رجال الدين ، الذي ربما يعطي للدولة هيمنة أكثر لِما لرجال الدين من تأثير كبير على كلمة الرأي العام الإيراني[6].

المبحث الاول : حكومة جعفر شريف امامي والرأي العام الإيراني :

كلّفَ الشاه محمد رضا بهلوي في 27 آب 1978، المهندس جعفر شريف إمامي، بتشكيل الحكومة الجديدة ، والتي عرفت باسم (حكومة المصالحة الوطنية) ، على أمل أن تكون شبكة انقاذ يمكن الخروج بواسطتها من المأزق الذي اخذ ينخر بإسس عرشه المهزوز من الداخل .

وفي محاولة لكسب ود الشارع الإيراني وقادة المعارضة السياسيين ، أعلن إمامي بعد تكليفه برئاسة الحكومة[7]، عن برنامج حكومته الذي تضمن العديد من الإصلاحات الهادفة من اجل النهوض بالواقع الداخلي للبلاد ، لا بل شملّ تنازلات سياسية ووعود ببعض الحريات العامة للرأي العام[8]، غير إنّ تاريخه السابق كان اكبر من أنْ يُنسى مِنْ قبل ابناء الشعب الإيراني الذي لم تنطلِ عليه خدع الشاه ومراوغته والاعيبه السابقة ، فقد ادركت الجماهير الإيرانية خبث الشاه من وراء تكليف امامي غايةً منه في الارتقاء على اكتاف المعارضة ، ومن ثُمّ محاولة الالتفاف حولها وتقليم اظافرها ، نتيجة لارتباط امامي ببعض العلاقات الطبقية مع قلة من رجال الدين القريبين بطبيعة الحال من المؤسسة الحكومية ، لذا اعتقد الشاه إنه قادر من وراء ذلك للتوصل إلى تفاهم سياسي مع قادة المعارضة السياسية وزعمائهم الدينيين ، ولم يدرك الشاه إن عمله هذا قد منح المعارضة السياسية والدينية القوة والحق في أن تحتشد ، وان تقف ضده ، لاسيما وان تنصيب امامي قد أعاد للأذهان حوادث سنوات الستينيات عندما كان امامي حينها على رأس الحكومة[9].

والواقع يشير إلى أن الشاه قد أخطأه التوفيق ولازمه النحس هذه المرة ايضاً ، حين اختار امامي لتلك المهمة ، وذلك لأن رصيد الاخير في نفوس الشعب الايراني لا يؤهله لتولي مهام الوزارة ، ذلك لأنه قد تخلى عن مهامه سابقاً عندما كان رئيساً للوزراء عام 1961 في ظروف وطنية قد تكون مشابهة للظروف التي شكل فيها وزارته الثانية [10]، الأمر الذي تفاقمت معه الازمة ودفعت بشريف امامي إلى تقديم استقالته في 6 آيار 1961 ، والتهرب من المسؤولية ، ولم يكن الناس يأملون أن يتصرف مع الازمة المتفاقمة بأفضل من تصرفه مع الازمة اثناء وزارته السابقة[11] .

وبدلاً من أن يُبعد امامي عن الساحة السياسية ، فقد قُلّد منصباً رفيعاً آخر بعد فشله الأول ، وهو رئاسة مؤسسة بهلوي ، وهي المؤسسة التي يرى الرأي العام الإيراني انها كانت الستار الذي نهب الشاه واسرته عن طريقها ثروات الشعب وممتلكاته ، دون أن يفعل امامي شيئاً لوقف ذلك النهب والابتزاز ، ممّا يمكن أن يحتسب ضده عند ابناء الشعب الإيراني[12] .

إلى جانب ذلك كان امامي من ابرز اعضاء حزب (إيران نوين)[13] – إيران الحديثة – الذي انشأه الشاه لتأييد سياسته ودعم حكمه في مواجهة الاحزاب الوطنية المعارضة كالجبهة الوطنية [14]، والحزب الشيوعي (توده)[15]، وهي الاحزاب السياسية المعارضة لحكم الشاه والمحظورة آنذاك ، لذلك فإنّ رصيده الشعبي لا يُحسد عليه .

ولعل اقتناع امامي بسجله هذا الحافل بالأخطاء هو الذي جعله يسرف في تقديم التنازلات السريعة والمتتابعة اثناء توليه الوزارة الثانية ، في محاولة لكسب ما افتقده من ثقة واحترام لدى الشعب الإيراني ، ولا سيما المعارضة الوطنية وزعمائها ، ولذلك وعلى الرغم من مبادرته فور تكليفه بتشكيل الوزارة واتمامه لها ، إلى الاعلان عن تنازلات هامة ، فإن المعارضة لم تتهاون في مواجهتها للحكومة ، ورفضت في الوقت نفسه تقديم أي تأييد أو مهادنة له ، إذ أصرت على مواصلة نشاطاتها حتى اسقاط حكومة الشاه ، وتشكيل الحكومة الاسلامية ، وهو ما عبر عنه اية الله الخميني[16]، واصفاً تشكيل الحكومة بأنّها " لعبة شيطانّية " ، وإنَّ اقتراح ما يسمى بالمصالحة الوطنية مع المعارضة السياسية ورجال الدين ما هي إلّا وعود فارغة ومضلّلة ، وحثَّ في الوقت نفسه الشعب الإيراني إلى الالتحاق بركب الثورة ومواصلة الجهاد والعمل على إطاحة النظام البهلوي[17].

المبحث الثاني :حكومة امامي والتطورات الداخلية في إيران :

كان لنداءات آية الله الخميني الصدى الواسع بين الأوساط الإيرانية على اختلاف انتماءاتها ، فقد عُدّت عاملاً أساسياً في تأجيج المشاعر الوطنية ، بعد أنْ أوغرت الصدور ضدّ الشاه ورجالاته ، في وقت كانت فيه النفوس تغلي والأحقاد تتراكم ضدّ العائلة البهلوية ، إذ كانت كلماته بمثابة الخنجر الذي أوغل في صدر العائلة المالكة والمسمار الأخير الذي دق في نعش الشاه .

وبناءً على ذلك ، لقيت دعوة آية الله في التصدي للشاه ، طاعة مطلقة وشاملة في جميع أنحاء إيران ، فبعد أنْ سمع الشعب نداء آية الله الخميني هرع الناس إلى شوارع العاصمة طهران واشتعلت المدن الإيرانية الواحدة تلو الأخرى بنيران الثورة العارمة ولاسيما تبريز ، ورشت ، ومشهد ، وقمّ ، وانطلقت تظاهرات صاخبة عمت أرجاء إيران هاجم منظموها الشاه وحكومته الفاسدة [18]، ولم يكن عمال مصنع السيارات في تبريز بمنأى عن تلك الاحتجاجات ، فقد أعلنوا الإضراب العام في 29 اب 1978 – بعد يومين من تكليف إمامي بتشكيل الوزارة – مطالبين بتحسين أجور العمل ورفع المستوى المعاشي لمنتسبيهم[19]، كما التف الكثير من الشرائح الاجتماعية في العاصمة طهران حول رجال الدين وتلبية نداءاتهم وخرجوا بتظاهرات

طافت شوارع المدينة في 31 اب 1978 تندّد بحكومة إمامي والوعود التي أطلقها ، كما عبرت عن استيائها وسخطها من حكومة الشاه[20] .

وفي 1 أيلول 1978 خرجت تظاهرات صاخبة في العاصمة طهران اصطدمت مع قوات الأمن والشرطة ، نتج عنها سقوط نحو 11 شخصاً وجرح العديد من الأشخاص[21]، كما تم تنظيم المظاهرات في يوم 4 أيلول من العام ذاته بمناسبة عيد الفطر سارت في شوارع طهران[22]، كان لها الأثر الكبير ليس في العاصمة فحسب ، بل شملت المدن الإيرانية كافة ، لما لها من تأثير بارز على طبيعة الأحداث السياسية ، إذ اشترك فيها ما يربو على أربعة ملايين متظاهر من مختلف المدن الإيرانية ، وقد وصفّ السفير الأمريكي في طهران ، وليم سوليفان[23]، في كتابه الموسوم " مهمة في إيران " تلك التظاهرات بقوله : (أنّ المسيرة العظيمة في عيد الفطر هزت الملك ايضاً)[24].

دفعت تظاهرات عيد الفطر نتيجة لسعة حجمها ، والدقة في تنظيمها ، فضلاً عن روعة شعاراتها واتّساقها ، الحكومة إلى البحث عن أسلوب لمعالجة الموقف ، ففي خطوة من جانب النظام لتهدئه الوضع والسيطرة على التظاهرات قرر الشاه بعد مشاورة حكومته إلى إعلان الأحكام العرفية في 6 أيلول 1978[25]، الأمر الذي يبين بوضوح إنّ شعار المصالحة الذي سعى إمامي إلى تطبيقه كان غير جدي وإنه محاولة لتخدير اعصاب الشعب الإيراني ، لذلك لم يفلح في تحقيق أيً من أهدافه ، وعليه سعى لإعلان الأحكام العرفية في بعض المدن الإيرانية للجم الأفواه المطالبة بسقوط الشاه وعودة الإمام الخميني إلى البلاد ، اعتقاداً منه إنّ القوة هي الوسيلة الوحيدة لعودة المياه إلى مجاريها الطبيعية، في الوقت الذي لم تفلح فيه حكومة طهران من امتصاص غضب الجماهير أرسل آية الله الخميني في 6 أيلول رسالة شكرَّ فيها الشعب الإيراني ، مؤكداً فيها على ضرورة المطالبة بإقالة وزارة إمامي بوصفها غير شرعية ، والاستمرار في التظاهرات حتى إذعان الشاه وإسقاط حكومته[26].

أثبتت الأحداث التي شهدتها إيران آنذاك عدم قدرة السلطة الحاكمة على تركيع ارادة الشعب الإيراني ، لذلك ظلت أصوات الجماهير هادرة في الشوارع تندّد بحكومة الشاه ورجالاته ، وأبدى غالبية الشعب تجاوباً كبيراً مع رسالة آية الله الخميني دون مبالاة بالإجراءات القمعية ، فعلى أثرها نظمت في اليوم التالي – أي في 7 أيلول – التظاهرات في العديد من المدن الإيرانية ولا سيما العاصمة طهران ، قدرت أعداد المتظاهرين بما يقرب من 50 ألف متظاهر احتجاجاً على أوامر الحكومة بمنع التظاهرات ، وهتف المتظاهرون بشعارات منها : " الموت للشاه " ، " اخرج أُيها الأمريكي " ، " الحسين إمامنا والخميني زعيمنا " ، كما سمع لأول مرة شعار " الاستقلال ، الحرّية ، الجمهورّية الإسلامية " الذي اخذ يصدح في

شوارع طهران منذ تلك اللحظة [27]، كما قررت المعارضة تنظيم تظاهرات أخرى في اليوم التالي في ساحة جاله (ميدان الشهداء حالياً) الواقعة شرق طهران ، ممّا دفع بالشاه بعد أنْ أدرك بأنّ الموقف سيفلت من يديه إلى إجبار إمامي عصر ذلك اليوم– أي 7 أيلول – إلى إعلان الأحكام العرفية في طهران وإحدى عشر مدينة أخرى ، تفادياً لحدوث الفوضى والاضطرابات الداخلية ، وكانت هذه المرة الأولى التي أعلنت فيها الأحكام العرفية في طهران منذ عام 1963[28].

ورغم هذه الأحداث الخطيرة ، ظل الشاه محتفظاً بعنجهيته وتعاليه على الشعب ، فقد صرح في احد مقابلاته الصحفية ، قائلاً : (لا يستطيع أحد أن يسقطني ، إنّ نصف مليون جندي يقفون ورائي ، ووراءهم أغلب العمال وكل الفلاحين ... ، أما هؤلاء الغربان السود من رجال الدين فأنا أستطيع أن أشتريهم وأبيعهم بأيّ ثمن ، وفي أية سوق ...)[29]، ولعل كلمات الشاه هذه تدل على غضبه ، وفقدانه في الوقت نفسه لتوازنه السياسي ، وانعدام النظرة البعيدة في تطور الأحداث السياسية المحيطة به ، ويبدو إنّ هذا التصرف الذي يخلو من الحكمة والكياسة ، يرجع إلى قُصر نظر الشاه والمحيطين به من المتملقين ، الساعين وراء المناصب السياسية والمنفعة الشخصية ، غير مبالين بالشعب جاع أم شبع ، لذا كان غالبيتهم يزوقون له الاجواء من حوله عن طريق ما ينقل اليه من الحاشية والوزراء والمستشارين السياسيين بشكل بعيد عن الواقع .

فضلاً عن تلك الإجراءات عمدت الحكومة الإيرانية إلى احتواء الموقف بتعيين الجنرال غلام علي أويسي(أوفيسي)[30] ، المعروف بـ (قصاب طهران) حاكماً عسكرياً على طهران بهدف منع التظاهرات[31] ، واعتقال كل من كريم سنجابي[32]، ومهدي بزركان[33]، وداريوش فوروهر[34]، ومتين دفتري[35]، ومقدم مراغي[36]، الذين يعدون من ابرز قادة المعارضة السياسية[37].

إلى جانب ذلك ، أخذت بعض الاقتراحات تنهال على الشاه محمد رضا من كل حدب وصوب بغية الخروج من الأزمة ، لكن كل تلك المقترحات لم تلامس جوهر المشكلة ، ولم تقدم حلولاً عملية لها ، وإنما أثبتت إنَّ أركان النظام لا تختلف في اهمالها واحتقارها للشعب من الشاه نفسه ، بينما رأى إمام جمعة طهران – الموالي للسلطة – السيد حسن إمامي في توزيع الأموال على رجال الدين المتشددين إنهاءً للازمة السياسية برمتها[38] .

شهدت تلك التظاهرات – التي احتشد فيها نحو 20 ألف متظاهر – اعنف المواجهات بين المتظاهرين والقوات الحكومية التي تساعدها قوات الكوماندوز[39]، فضلاً عن استخدام

الطائرات المروحية لتفريق المتظاهرين ، متبعة في ذلك أقسى وسائل القمع لتفريق المتظاهرين، فأمرت بإطلاق النار عليهم ممّا أوقع العديد من القتلى وجرح الكثير منهم[40].

ويبدو إنَّ أحداث الثامن من أيلول – التي أصبحت تعرف بيوم الجمعة السوداء – تركت ردود أفعال واسعة على نطاق البلاد ، فقد استقال على اثرها أربعة من أعضاء البرلمان احتجاجاً على تلك الفاجعة ، وجرت مناقشات حادة بين أعضائه ، إذ أكد نائب تبريز احمد بني احمد[41] ، إنّ العديد من الأشخاص قتلوا برصاص الجنود عندما تحدى المتظاهرون الأحكام العرفية ، ووصف حكومة إمامي بحكومة اختناق وطني لا حكومة مصالحة وطنية ، وهزأ بالرقم الحكومي لمجموع القتلى ، وقال مخاطباً رئيس الحكومة : ((إذا أردت رقماً حقيقياً فما عليك إلّا أنْ تحدد يوماً يتقدم فيه ذوو القتلى لإعطاء أسماء قتلاهم ... لكنك لن تفعل ذلك))[42].

إنّ إجراءات الحكومة التعسفية لم تثنِ الجماهير عن عزمها في التظاهر للتعبير عن الغضب ، لا بل شجعت قطاعات أخرى من الشعب إلى المساهمة في المسيرات الغاضبة للتضييق على الحكومة ، فقد عمد عمال النفط في طهران إلى المطالبة بامتيازات سياسية واقتصادية ، فقد اضرب نحو ثلاثين ألف عامل من عمال مصنع الحديد والصلب في اصفهان ، وخرجوا بتظاهرات سلمية طافت شوارع المدينة رافعين لافتات تتضمن مطالبهم بزيادة الأجور، مرددين شعارات معادية للحكومة [43].

استمرت الأمور تجري بما لا تشتهي الحكومة الإيرانية ، ففي عصر يوم الجمعة – 8 أيلول – ، أعلن أيه الله شريعتمداري[44] تضامنه الكامل مع قوى المعارضة الوطنية ، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة أنْ تحل الديمقراطية محل الدكتاتورية ، وفي مساء اليوم نفسه أيضاً ومن باب التضامن مع مطالب المتظاهرين ، أعلن اتحاد القضاة عدم شرعية إعلان الأحكام العرفية كونها لم تستند إلى موافقة المجلس النيابي[45].

وعلى الرغم من اعتقاد الشاه بأنّه سيد الموقف في أثناء استخدامه للقوة ونزول الجيش إلى ساحة التظاهرات ، إلّا إنّه سجل سابقة في ارتكابه للأخطاء الفادحة ، كانت بداية لمرحلة فقد فيها الجيش لاعتباره أمام الشعب الإيراني ، وذلك لانصياع قادته لإجراءات الشاه وتنفيذ أوامره في أطلاق النار على المتظاهرين دون مراجعة لمسؤولياتهم الوطنية ، علاوة على ذلك فإنّ استخدام الجيش قد سجل ضربة كبيرة لحكومة امامي الساعية لإيجاد حل سياسي بهدف إنهاء الأزمة السياسية المشتعلة ، الأمر الذي أكده داريوش فوروهر، فيما بعد عندما أوضح في معرض حديثه أمام الصحافة الإيرانية : ((انه لا مجال للتفاوض مع الحكومة الحالية))[46].

أثبتت احداث الثامن من أيلول قوة وصمود الجماهير الغاضبة على حكم الشاه ، وصيرورتها في تنفيذ برنامجها السياسي والقاضي بسقوط الشاه وإنهاء الحكم البهلوي ، وهو

أمر دلّ وبشكل واضح على النقيض على ما كان يتصوره الشاه والذي عبرّ عنه فيما بعد في مذكراته التي خطها بعد خروجه من البلاد عام 1980 ، فقد ذكر بأن غالبية أبناء الشعب الإيراني تؤيد إصلاحاته الاقتصادية ، إلَّا حفنة من رجال الدين المبعدين والمتعصبين الغلاة في تطرفهم[47] ، وكان يقصد بهذا الكلام آية الله الخميني ، متناسياً السلطة التعسفية التي كان يحكم بها البلاد عن طريق اجهزته الأمنية وقواته العسكرية ، والفساد الإداري والمالي ، فضلاً عن ممارسات البذخ التي كانت الطابع الذي اسبغ حكم الشاه طوال سنوات حكمه ، والتي عانى من وراءها الشعب الإيراني الامرين ، كانت العوامل الرئيسة في انتفاضة الجماهير ضده .

ووفقاً لتلك الأحداث الدامية ، اصدر آية الله الخميني من منفاه بياناً حمّل فيه الشاه مسؤولية الفاجعة المؤلمة كونه وراء إصدار الأحكام العرفية ، ونصح القوات المسلحة بالوقوف إلى جانب الشعب ، كما ناشد الجماهير الإيرانية بالتبرع بالدم وإغاثة إخوانهم الجرحى ، وأوصى في الوقت نفسه رجال الدين بعدم الخوف من تهديدات الشاه ومواصلة الثورة [48].

أثبت مجرى الأحداث إنّ رجال الدين كانوا قوة فاعلة ومؤثرة في مسار الحياة السياسية ، فنتيجة لموقفهم من الأحداث الأخيرة وبعد أنْ دب اليأس في قلب الطبقة العاملة في مصافي النفط من تلبية الدولة لمطالبهم ، استجاب الغالبية العظمى منهم إلى نداءات الإمام الخميني المطالبة باستمرار التظاهرات حتى إذعان السلطات الحاكمة لمطالب الجماهير ، بعد أن انهارت الآمال التي علقها الغالبية العظمى منهم على تصريحات الشاه ورئيس وزرائه ، وعلى أثر ذلك أعلن في يوم 9 أيلول – بعد يوم واحد من أحداث الجمعة – نحو 700 عامل إضرابهم في مصفى نفط العاصمة طهران تضامناً مع إخوانهم المضربين ، مطالبين بتحسين رواتبهم وإلغاء الأحكام العرفية[49].

ولغرض التقليل من حالة القلق لدى الحكومة الإيرانية وإعطائها جرعة من الروح المعنوية منح المجلس النيابي الثقة للبرنامج الذي تقدم به إمامي في 11 أيلول 1978[50]، وفي محاولة منه لامتصاص الغضب الجماهيري أعلن إمامي بأنّ أعمال العنف التي طالت البلاد كانت من تدبير اتباع حزب توده ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عمل بعدها على مناورة سياسية قصد منها إرضاء الشارع الإيراني واستمالته إلى جانبه ، فقام باعتقال العديد من المسؤولين الحكوميين بوصفهم وراء الفساد الإداري الذي تعاني منه البلاد[51].

وإذا كان الأمر بالنسبة إلى عمال مصافي النفط قد سار في هذا الاتجاه ، فإنّ عمال الوزارات الأخرى أيضاً أعلنوا إضرابهم تحدياً للسلطات الحكومية ، وتبعهم في ذلك موظفو الفرع المركزي للبنك الوطني في طهران الإضراب العام في 18 أيلول[52]، كما اتسعت رقعة الإضرابات لتشمل طلاب المدارس والجامعات الذين اعلنوا اضرابهم عن الدوام في جامعة

طهران وبقية جامعات المدن الأخرى[53] ، ولم يقتصر الأمر على التظاهرات الشعبية بل طال الأمر الصحافة أيضاً ، فقد أعلنت الصحافة الإيرانية معارضتها لنظام الشاه ، وأخذت تشد من أزر المواطنين وتهاجم الحكومة الإيرانية بشدة ، كما أسهمت بجدية في دفع الجماهير لإعلان العصيان والإضراب عن العمل بهدف شل الحكومة وإضعاف مركزها ، كما اضرب أصحاب بعض الصحف احتجاجاً على الرقابة الحكومية ، ومع بعض التعهدات الحكومية في الاستجابة لمطالب الجماهير إلّا إنّ قوات الأمن السافاك قامت بمهاجمة مقرات صحيفة كيهان واطلاعات ورستاخيز وآيندگان لإعادة الرقابة الحكومية عليها[54].

إنّ تلك التطورات السريعة أثبتت إنّ مجريات الأحداث وتطوراتها على الصعيد الداخلي إنّ أياماً حاسمة تنتظر النظام ، فقد أخذت نار الاحتجاج تسري في مدن أخرى من البلاد ، بدأ على أثرها في 22 و 23 و 24 أيلول إضراب عام لعمال مصفى عبادان.

وعلى الرغم من تطور الأوضاع الداخلية لم يفقد الشاه الأمل في أن تهدأ الأمور في البلاد ، ففي محاولة منه لامتصاص النقمة الشعبية ، أعلن على لسان وزير البلاط ، علي قلي اردلان، في 29 أيلول تخليه عن استخدام نفوذ العائلة المالكة في المعاملات الحكومية[55]،حتى انه منع أفراد العائلة المالكة من كل انواع التوصيات واستخدام النفوذ والمعاملة والمشاركة في الأمور المتعلقة بالحكومة والمؤسسات والشركات المتعاملة معها ، وتحويل ملكية المؤسسات والجمعيات وهيئات الأمناء التي كانت تدار من قبل أفراد العائلة المالكة إلى الحكومة، إلّا إنّ هذا العرض لم يثنِ الجماهير الثائرة عن مواصلة الكفاح من أجل أهدافها التي طالبت بها، وهي إسقاط النظام وعودة آية الله الخميني إلى البلاد[56].

لم تنطلِ مناورة الشاه على الشعب الإيراني ، فقد قامت في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن تنازلاته العديد من التظاهرات الشعبية المعارضة لحكمه في العديد من المدن الإيرانية[57]، وتوقفت الحياة التجارية بعد إغلاق بازار طهران والتفاف الكثير من الشرائح الاجتماعية والسياسية في البلاد حول رجال الدين والمعارضة الوطنية وعبروا عن استيائهم وسخطهم لتصرفات الشاه ومراوغاته عن طريق تقديم التنازلات والاعفاءات لبعض السياسية لبعض المتنفذين في الحكومات السابقة[58].

في الواقع أصبحت التظاهرات ظاهرة مألوفة وممارسة يومية في اغلب المدن الإيرانية الكبيرة منها والصغيرة ، فقد بدأت الإضرابات تشمل كل القطاعات العامة ، حيث قام عمال النفط في 1 تشرين الأول 1978 بالامتناع عن العمل نهائياً ، تبعهم عمال البريد والبرق وكذلك المصرف الوطني وبعض شركات التأمين والمؤسسات الصناعية الذين اعلنوا اضرابهم عن العمل[59]، وكذلك عمّال الماء ، وعمّال السكك الحديدية في طهران ، ولم يكن ذلك الأمر ببعيد

عن المؤسسة التعليمية فقد اضرب الطلبة والأساتذة الجامعيون والمعلمون ، تبعهم موظفو مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في مدينة رضائية ، ومصنع الحديد والصلب في اصفهان[60]، ويبدو إنَّ الهدف من وراء تلك الإضرابات هو أضعاف نظام الحكم البهلوي وشل الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد ، بغية سحب البساط من تحت اقدام الحكومة ، وبالفعل فقد أسهمت تلك الإضرابات في تحول المؤسسات الاقتصادية تحولاً جذرياً لصالح مسيرة الثورة الشعبية الإيرانية .

ظلت الحكومة الإيرانية أسيرة الضغوطات والفوضى الداخلية بسبب الظروف التي تمر بها البلاد نتيجة لاستمرار التظاهرات والإضرابات التي شلت واقع الحياة بشكل عام والتي تزامنت مع بداية العام الدراسي الجديد آنذاك ، ففي 7 تشرين الأول 1978 خرج الطلاب في مسيرات منظمة في عموم أنحاء البلاد ، وشاركوا في التظاهرات الحاشدة[61]، كما أعلنت في 9 تشرين الأول كبرى الصحف الإيرانية – اطلاعات – الإضراب العام مطالبة بحرية الصحافة ونشر الأخبار الواقعية دون تزييف ، واستمر الإضراب قرابة ثلاثة أيام حتى رضخت الحكومة لطلبات الصحفيين فعاودت مزاولة أنشطتها الإعلامية فيما بعد[62].

وتضامناً مع تطورات الساحة الداخلية اضرب السجناء السياسيين عن الطعام في 10 تشرين الأول ، كما عمَّ الإضراب عمّال الموانئ والملاحة في البلاد كافة ، كذلك معمل النسيج في محافظة يزد ، ومصفى النفط في شيراز ، والمحطة الذريّة ، والمعادن والفلزات في دامغان، تبعهم بعد يومين – أي في 12 تشرين الأول– إضراب عمال سائر مصافي النفط في البلاد ، لتعم الأزمة الاقتصادية إيران بعد توقف تصدير النفط شريان الحياة الاقتصادية ، وتزامناً مع ذلك انطلقت العديد من التظاهرات في مدينة طهران وسائر المدن الإيرانية ، وأطلقت شعارات معادية للنظام ، وطالبت بتنحية محمد رضا عن الحكم وتشكيل حكومة جمهورية[63].

ونتيجة لتأزم الموقف ، ولأبعاد اللوم عن شخصه ، عزا الشاه المشكلات المحدقة ببلاده إلى الأخطاء المتطرفة وإساءة استخدام المواقع الرسمية لإتباعه ، وناشد في الوقت نفسه السلطة القضائية بتطبيق القانون وإيقاع اشد العقوبات على الأشخاص الذين تتم إدانتهم ، هدفَّ منها خداع الرأي العام الإيراني ، وأنْ كانت عسيرة الهضم من جانب المعارضة الإيرانية[64].

وتخليداً لشهداء يوم الجمعة السوداء ، واصل المتظاهرون فعالياتهم لإحياء أربعينية الشهداء والتي صادفت في 16 تشرين الأول ، على الرغم من النشاطات العنيفة التي كان يقوم بها جهاز الأمن السافاك لمنع قيام مثل تلك التجمعات ، فأضربت جميع المدارس والجامعات في البلاد وكذلك البازار والمنشآت النفطية والمصارف والسكك الحديدية والصحف ودوائر الكمارك

والموانئ ... الخ ، ونددّ المتظاهرون بسلوك الحكومة وطالبوا بحل السافاك وإطلاق سراح السياسيين وعودة آية الله الخميني وإنهاء حكم الاستبداد[65]، ويتبين إنّ مطالب المتظاهرين أخذت اتجاه آخر بعد أنْ كانت تطالب بتحسين الظروف المعاشية وزيادة رواتبهم ، شددت في مطالبها الأخيرة على تحقيق المطالب السياسية .

ويتضح من ذلك إنّ أربعينية شهداء التظاهرات أصبحت أسلوباً ممنهجاً ومنتظماً للإبقاء على جذوة الاضطرابات مشتعلة ، ممّا أدى إلى استمرار مسيرات الرفض لنظام الشاه ، حتى كان لهيبها يتزايد بسقوط المزيد من القتلى والجرحى بنيران قوات الأمن ، وهكذا أخذت مواكب التشييع تنطلق ويسقط آخرون لتقام لهم مراسم الأربعين من جديد ، بما يضمن استمرار التظاهرات وتواصل المواكب الحاشدة .

وضعت هذه الأحداث العنيفة الشاه أمام الأمر الواقع الذي لا خيار غيره ، فقد تولدت لديه القناعة التامة بضرورة تسليم مقاليد الأمور إلى القوات المسلحة بعد أنْ أدرك خطورة الموقف الذي ربما أصبح يهدد عرشه ، ويمكن ملاحظة انعكاسات الوضع على قرارات الشاه فبعد أنْ كان رافضاً لتشكيل حكومة عسكرية اخذ يسعى بشكل مُلح لتأليفها[66]، عسى أن تضع نهاية حاسمة لتلك المستجدات التي شهدتها الساحة الإيرانية .

قدرت المعارضة الوطنية بصورة صحيحة الموقف المتذبذب للشاه الذي حاول فيه أن يلتف على المعارضة الوطنية لتحقيق أغراضه ، إلّا إنّ ذلك الموقف الذي لم يخف عن آية الله الخميني بعد أن أدرك مضمونه الرئيس إذ أعلن من منفاه في باريس[67]، إلى مواصلة التظاهرات وحث الشباب الإيراني على التضامن وعدم الخوف من أساليب السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية ، ووفقاً لذلك السياق قام مجموعة من الطلبة الجامعيين بتاريخ 3 تشرين الثاني من العام نفسه بتحطيم تمثال الشاه محمد رضا داخل جامعة طهران ، ممّا ادى إلى تدخل الجيش الذين لم يتوان عن أطلاق النار على الطلاب ، حيث سقط على أثرهِ العديد من القتلى والجرحى[68]، واحتجاجاً لِما أقدمت عليه القوات الحكومية من دخول الحرم الجامعي وفض التظاهرات بقوة السلاح قدّم وزيرا التربية والتعليم استقالتهما[69]، وكرد فعل لِما قامت بهِ القوات العسكرية ، تجمع الطلبة الجامعيون في اليوم التالي بهدف تشييع القتلى ، وعملوا على إحراق البنوك والفنادق الحكومية ، وهاجمت جماعةً منهم السفارة البريطانية في طهران ، إلّا إنّ الغريب في الأمر عدم تتدخل القوات العسكرية في تلك الأحداث[70]، وربما يرجع الأمر إلى الانتقادات التي وجهت لقادة الجيش في أطلاق النار على الطلبة الجامعيين قبل يوم من تلك الاحداث ، حتى إنّ البعض من المؤرخين اعربوا عن اعتقادهم بأنه كان في امكان الجيش دحر تلك التظاهرات سيما وأنها كانت تفتقر إلى الأعداد والتسليح المنظمين ، وقد تعددت الآراء في

تفسير الأسباب التي حملت الجيش على عدم التدخل بشكل فعلي ضد المتظاهرين ، فهناك رأي يُرجع السبب الى تذمر وسخط الجيش الذي بات يرابط في الثكنات العسكرية لشهور عديدة منذ اندلاع التظاهرات في البلاد ، فيما شكك رأي ثانٍ في اخلاص الجيش للحكومة واطاعته لأوامرها ، سيما وانه كانت له بعض الميول الدينية تجاه رجال الدين، كما برزت مخاوف من احتمال نشوب حرب أهلية طويلة الامد لا يحمد عقباها ، فيما لو عجز الجيش عن سحق المتظاهرين بسرعة ، ومع ذلك يبدو إنَّ بعض قادة الجيش كانوا يبدون قدراً من التأييد للهدف الذي اعلنه المتظاهرون ، إلا وهو إسقاط الحكومة الملكية وتأسيس حكومة جمهورية ، والدليل على ذلك ما قام به بعض الجنود والضباط بعدم الامتثال للأوامر العسكرية ، والاحرى من ذلك اغتيال بعض الضباط من قبل جنودهم ، وربما تكون لدعوة آية الله الخميني لقيادات الجيش بعدم أطلاق النار على المتظاهرين ، رد فعل في نفوسهم جعلهم يراجعون موقفهم لا سيما وانهم يشاهدون النظام الشاهنشاهي يسير نحو النهاية ، لذلك رفعوا اصابعهم عن زناد بنادقهم[71].

إنّ تظاهرات الطلبة الجامعيين ليست فقط مظهراً للمعارضة والتنديد بالشاه ، بل أفشلت مساعي كلا السفيرين ، الأمريكي والبريطاني أيضاً ، اللذين كانا عند رئيس الوزراء إمامي قبل إعلان استقالته بهدف مناقشة تطورات الوضع الداخلي ولم يتوصلوا حينها إلى حل لإنهاء الأزمة المشتعلة في البلاد[72]، ومع ذلك تطورت الأحداث بسرعة مدهشة وتردى الوضع بصورة خطرة وأصبح من المتوقع أنْ يفلت زمام الأمور من أيدي السلطة في طهران، لاسيما بعد أن شهدت المدينة في 5 تشرين الثاني اسوأ اشتباكات لها بين قوات الجيش والمتظاهرين – تزامنت مع اجتماع السفيرين – وهو ما دفع برئيس الوزراء إمامي إلى تقديم استقالته في مساء ذلك اليوم – أي في 5 تشرين الثاني 1978 – التي لم يتردد الشاه في قبولها ، ليشكل ذلك اليوم انعطافه في تاريخ إيران السياسي نتيجة لتوجه أنظار الشاه نحو تشكيل حكومة عسكرية برئاسة الجنرال غلام رضا أزهري[73] بغية أنْ تجد له مخرجاً من الوضع المتأزم في البلاد [74]، وبهذا يكون الشاه قد نسف كل الوعود التي قطعها للشعب الإيراني فيما يتعلق بالانفتاح السياسي وإطلاق الحريات ، ممّا آثار دهشة الجماهير المضربة التي كان ترنو إلى حكومة مدنية تؤمن بالديمقراطية وإقرار الحريات السياسية بعيداً عن أهواء الشاه ورجالاته .

كان هذا الأمر محط انتباه ومتابعة رجال المعارضة الوطنية ، فقد تزامنت هذه الأحداث مع إعلان رئيس الجبهة الوطنية ، كريم سنجابي– العائد في وقتها من باريس بعد لقائه بالإمام الخميني – إذ قال قبيل اعتقاله[75]: (أن الملكية الحالية لم تنجز متطلبات القانون والشريعة كونها طاغية ، وفاسدة، وغير قادرة على مقاومة الضغوط الأجنبية وخالفت القوانين الأساسية بشكل عام) ، وطالب بتشكيل حكومة وطنية مبنية على مبادئ الإسلام والديمقراطية والاستقلال

الوطني ، كما صرّح مهدي بزركان ، قائلاً : (أنّ التظاهرات الجماهيرية قد أظهرت إنّ الشعب مع أية الله الخميني ، وأنّهم أرادوا أنْ تستبدل الملكية بنظام حكومة إسلامية)[76]، وهنا لا يبدو الكلام مبالغاً فيه إذا علمنا أنها على النقيض من إجراء الشاه وأوامره بتشكيل الحكومة العسكرية بعد أنْ أدرك تماماً انفلات الوضع الأمني من يديه .

وبهذا الإجراء غير المدروس الذي ثبتت نتائجه فيما بعد ، تمسك الشاه بأخر الاوراق لديه بعد أن وضع مقاليد الأمور بيد الحكومة العسكرية أملاً منه في أثارة الرعب والخوف لدى أبناء الشعب الإيراني ، والالتفاف عليه لخنق روح الثورة فيه ، لكن النتائج جاءت عكسية وشكلت شاهدة على بداية النهاية للنظام البهلوي التعسفي في إيران ، وتشكيل الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شباط عام 1979 .

الخاتمة

أرغمت التطورات السريعة للمشهد الداخلي في إيران ، الشاه محمد رضا بهلوي للبحث عن سُبل يمكن من خلالها ايجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها ، لذلك اتسمت تلك المرحلة بتشكيل العديد من الوزارات التي ما لبثت أن تقدم استقالتها الواحدة تلو الأخرى ، نتيجة لتصاعد المد الثوري وفشلها في التقارب من رجال المعارضة العلمانية والاسلامية على حدٍ سواء ، ونتيجة لذلك وجد الشاه في المهندس جعفر شريف امامي الوسيلة التي اعتقد بواسطتها تحقيق غايته في الحفاظ على عرش الطاووس ، غير إنّ الأحداث على الواقع الإيراني كانت خلاف لتصوراته إزاء الثورة الإسلامية .

والواقع الإيراني آنذاك اثبت صراحةً بأنَّ وزارة امامي قد ولدت ميتة ، والانكى من ذلك قيامه بالإشراف على مراسم دفنها بنفسه ، والادهى انه دفن معه الشاه ووضع بداية النهاية لحكمه في إيران ، واجهز عليه بسلسلة التنازلات السريعة والمتتابعة دون فواصل زمنية معقولة، الأمر الذي ذهب بهيبة الشاه إلى غير رجعة ، لا سيما بعد أن جاءت احداث يوم (الجمعة السوداء) لتهيل التراب على البقية الباقية من الامل في الوصول إلى مصالحة مع المعارضة الوطنية .

واذا كان مشهد التظاهرات الحاشدة التي سطرها ابناء الشعب الإيراني الرافض لحكم الشاه، قد مثل الحلقة الاولى من مسلسل المعارضة الوطنية الإيرانية ، فإنّ الحلقة الثانية ركزت وبوضوح على مشهد الاضرابات العامة التي نظمها موظفو قطاعات الدولة كافة ، الأمر الذي شلّ معه حكومة امامي وجعلها عاجزة امام ذلك الوضع على القيام بأي من مشاريعها التي سبق وان اعلنها رئيس الوزراء امام الملأ ، غير إن حكمة اية الله الخميني وادراكه من باب المسؤولية بأن لا تضر تلك الاضرابات بمصالح الشعب، امرَّ بتشكيل بعض اللجان الخاصة

لتنظيم تلك الاضرابات ، تلبية لسد بعض حاجيات الاهالي من الطاقة والتي كان في اولوياتها النفط آنذاك .

وفي محاولة يائسة ، اخذ الشاه يروج لفكرة الملكية الدستورية عن طريق رئيس وزرائه المهندس جعفر شريف امامي ، وقد انتدب لأجل اطلاع اية الله الخميني على فحوى تلك الحكومة، كل من مهدي بزركان وكريم سنجابي ، ممّا سجل مؤشراً واضحاً بأن الحل الوحيد بيد اية الله الخميني ، غير أن النتائج كانت على غير ما يتمناه الشاه ، حيث رفض اية الله الخميني اية حكومة بوجود الشاه ، واكد على ضرورة تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية اسلامية .

ومع ذلك يمكن القول إن سياسة الشاه ورجالاته التعسفية ، ونظامه الفردي المتسلط ، واحتكار العائلة المالكة لكل مظاهر البذخ والاسراف في الوقت الذي كان فيه الشعب الإيراني يعاني الامرين ، السبب الرئيس لِما وصلت اليه الأمور في إيران ، وتصاعد الغضب الجماهيري الذي بات على فوهة البركان ، والذي سرعان ما انفجر بعد مرور قرابة ثلاثة شهور على استقالة حكومة جعفر شريف امامي ، ليضع إيران على اعتاب مرحلة جديدة مِنْ تاريخها المعاصر .

الهوامش :

(1) محمد رضا بهلوي : ولد بتاريخ 16 تشرين الأول 1919 في طهران ، ودرس في سويسرا ثُمّ عاد إلى طهران والتحق بالكلية الحربية وتخرج عام 1938 برتبة ملازم ثان ، وعُيّن مفتشاً بالجيش الإيراني ، واستلم الحكم بعد دخول القوات البريطانية إلى إيران عام 1941 خلفاً لوالده . غادر إيران في اثر انتصار الثورة الإسلامية بتاريخ 16 كانون الثاني 1979، ونتيجة لمرضه بالسرطان توفي في القاهرة بتاريخ 27 تموز 1980 ، ودفن في مسجد الرفاعي في القاهرة ، للمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع الى : حسين كريم حمود الحميداوي ، محمد رضا بهلوي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2007 ؛ محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة 1983 ، ص44–48 ؛ مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1980، ص18–30 ؛ عزيز الله بيات ، تاريخ تطبيقى ايران با كشورهاى جهان از ماد تا انقراض سلسله پهلوى ،چاپ اول ، مؤسسه انتشارات امير كبير ، تهران 1381 ش ، ص584 – 597 ؛ حسن پيرنيا و عباس اقبال آشتيانى ، تاريخ كامل ايران ، چاپ اول ، تهران 1389 ش،1006 – 1008 ؛

Hussein Fardoust ,The Rise and Fall of the Pahlavi Dynasty: Memoirs of Former General Hussein Fardoust , Translated and Annotated : Ali Akbar Dareine , Delhi . 1999 , P.17 – 20

(2) چمشيد آموزكار: ولد في طهران عام 1923، ودرس في جامعة طهران ثُمّ غادر إيران عام 1944 إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتحق بجامعة واشنطن ثُمّ بجامعة كورنيل ، وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية ، وعلى الماجستير في الهندسة الصحية وعلى الدكتوراه في الهندسة الهيدروليكية . شغل مناصب عديدة منها : خبيراً لدى الأمم المتحدة في مصادر المياه الجوفية ، ثُمّ رئيساً للدائرة الهندسية في إيران ، ثُمّ تولّى منصب وزير العمل ، والزراعة ، والصحة ، والمالية . أصبح وزيراً للداخلية عام 1974 ، ثُمّ تولّى منصب الأمين العام لحزب رستاخيز عام 1976، ثم رئيساً للوزراء (7 أب 1977 – 27 أب 1978) بعد إقالة حكومة هويدا ، ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص11 ؛ نزار كريم جواد الربيعي وفاروق محمد صادق الاعرجي ، إيران بين مطرقة أمريكا وسندان الأسرة البهلوية ، ج2 ، ط2 ، دار الضفاف ، بغداد 2012 ، ص209 ؛ وللمزيد من التفاصيل ، ينظر : مركز بررسى اسناد

تاريخى وزارت اطلاعات , جمشيد آموزگار به روايت اسناد ساواک , چاپ اول , تهران 1382 ش؛ فـؤاد پـور آرين , دولت جمشيد آموزگار براى جلوگيرى از انقلاب اسلامى إيران، " پژوهشنامه متين " (مجله)، شماره 53، تهران , زمستان 1390 ش، ص75 – 90 ؛ مظفر شاهدى ، خاطراتى كوتاه وپر اكنده دكتـر جمشـيد آموزگـار , " تاريخ معاصر ايران " (مجله) , شماره 25 , تهران , بهار 1382 ش, ص235 – 242 .

(3) جعفر شريف إمامي : ولد بتاريخ 9 ايلول 1910 في طهران. أكمل دراسته العليا في المانيا والسويد، وبعد عودتـه الـى ايران تولى عدة مناصب حكومية منها : وزيراً للصناعة والمناجم في وزارة محمد اقبال (1957 – 1960) والتي اصبح فيها نائباً لرئيس الوزراء . ثُمّ رئيساً للوزراء للمدة (1960– 1961) ، كما شغل منصب رئيساً لمجلس الشيوخ منذ عام 1963 حتى تكليفه للمرة الثانية برئاسة الوزراء للمدة (27 أب – 5 تشرين الثاني 1978) . شغل أيضاً منصب الأمين العام لحزب إيران الحديثة (إيران نوين) إلى جانب توليه إدارة مؤسسة بهلوية . توفي في نيويورك بتاريخ 6 حزيـران 1998 ، للتفاصيل راجع: محمد وصفي ابو مغلي، المصدر السابق، ص 19 ؛ http://en.wikipedia.org

(4) واقعاً أن اموزكار قد قدم استقالته على اثر حادثة سينما ركس في مدينة عبادان ، التي وقعت بتاريخ 19 أب 1978 ، وكان فيها قرابة 700 شخص من المشاهدين لقوا مصرعهم حرقاً في ذلك اليوم ، والتي اتهم السافاك بتدبيرها ، بينما اتهمت الحكومة المتعصبين من التيار الديني بتدبيرها ، وقد نتج عن تلك الحادثة ردود افعال عنيفة في جميع انحاء إيران احرجت موقف الحكومة كثيراً ، ينظر : علي محافظة ، إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 2013 ، ص142 .

(5) فضلاً عن انتساب إمامي إلى عائلة دينية كانت له علاقات طيبة مع بعض رجال الدين داخل إيران ، فهو يمت بصلة قربى إلى آية الله غولبايجاني ، إلى جانب توليه مهمة استقبال – مضيف – رجال الدين المهيبين من البلدان العربية ، ينظر : أيرفاند ابراهيميان ، إيران بين ثورتين ، ترجمة : مديرية التطوير القتالي ، د . م ، 1976، ص555 ؛ إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية – الصراع ، الملحمة ، النصر – ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 276 ؛ هالة العوري ، إيران بين عدالتِ خانه وولاية الفقيه ، رياض الريس للنشر ، بيروت 2010 ، ص258 .

(6) للمزيد يراجع : دونالد ولبر ، المصدر السابق ، ص15 – 19 .

(7) تكونت التشكيلة الوزارية لحكومة امامي من : أمين خسرو أفشار ، وزيراً للخارجية ، حسن شالجيان ، وزيـراً للطـرق والمواصلات ، محمد رضا ويشكان ، وزيراً للتجارة ، محمد باهري ، وزيراً للعدل ، هوشنك نهاوند ، وزيـراً للتعلـيم العالي والبحث العلمي ، محمد يغاني ، وزيراً للاقتصاد والمالية ، رضا عظيمي ، وزيراً للحربية ، عزة الله يزران بناه ، وزيراً لشؤون الدولة البرلمانية ، منوجهر أيمون ، وزيراً للشؤون التنفيذية ، منوجهر دنجي ، وزيراً للتربية ، محمد رضا أمين ، وزيراً للصناعة والمعادن ، نصر الله مقتدر مجدهي ، وزيراً للصحة ، قره باغي ، وزيراً للداخلية ، حسن علـي مهران ، وزيراً للدولة ، كاظم وديعي ، وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، محسن فروغي ، وزيراً للثقافـة والفنـون ، حسين نجفي ، وزيراً للاستخبارات ، أمير حسين أمير برويز ، وزيراً للزراعة والعمران الريفي ، جهانكير مهد مينـا ، وزيراً للطاقة ، برويز أوبيني ، وزيراً للسكن وانشاء المدن ، علي تقي كني ، وزيراً للدولة والاوقـاف ، نقـلاً عـن : غلامرضا نجاتي ، التاريخ الإيراني المعاصر " إيران في العصر البهلوي " ، تعريب : عبد الحليم الحمراني ، مؤسسة دار الكتاب الاسلامي ، قم ، 2008 ، ص 553 .

(8) كان برنامج حكومة امامي يتكون من عدّة نقاط ، هي : الافراج عن السجناء السياسيين ، وزيـادة رواتـب المـوظفين ، وحرية الاحزاب السياسية بممارسة نشاطاتها ، وإجراء انتخابات نيابية جديدة ، وإطلاق حرية الصحافة ، واحترام حقوق الانسان ، ومكافحة الفساد الإداري والمالي في البلاد ، وفي محاولة لاسترضاء التيار الديني ، جرى إلغاء وزارة شـؤون المرأة التي اقامها الشاه ، كما الغى التقويم الإمبراطوري الذي آثار غضب رجال الدين وقتها ، ينظر : أيرفاند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص556 ، إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص277 ؛ علي محافظة ، المصـدر السـابق ، ص142 .

(9) شكّل امامي وزارته الأولى في (31 آب 1960– 5 أيار 1961) ، وللاطلاع على ابرز التطورات التي شهدتها إيران ابان حكمه ، يمكن الرجوع إلى : فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في إيران (1951 – 1963) ، رسالة

ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1993 ، ص296 – 305 ؛ حسن كريم الجاف ، المصدر السابق ، ص256 – 257.

(10) كان المعلم خانعلي ، هو الشخص الوحيد الذي قُتل في تلك التظاهرات ، وقد جرح العشرات خلالها ، ينظر : حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ إيران السياسي ، المجلد الرابع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2008 ، ص256 .

(11) حسن كريم الجاف ، المصدر السابق ، ص256 – 257 ؛ كما يذكر البعض أن الصدامات الدامية التي شهدتها إيران بين رجال الشرطة والمتظاهرين وتفاقم الصراع الداخلي الذي رافقه تدهور الحالة السياسية هو الذي ارغم امامي على تقديم استقالته ، ينظر : خضير مظلوم فرحان البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت 2015 ، ص197 .

(12) حسن پیرنیا و عباس اقبال آشتیانی ، منبع قبلی ، ص1033 – 1034 .

(13) حزب إيران نوين : ترجع فكرة تأسيس الحزب الى مركز الترقي (المركز النهضوي الإيراني) ، بزعامة حسن علي منصور عام 1961، وبتاريخ 17 آذار 1961 ، وضع للمركز نظاماً داخلياً صودق عليه من قبل الأعضاء المؤسسين . تحول مركز الترقي أوائل شهر أيلول عام 1963، الى مركز للتحقيقات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف التعريف ببرامج الثورة البيضاء ، وفي 15 كانون الاول 1963 ، أعلن رسمياً عن تأسيس حزب ايران نوين بدلاً عن مركز الترقي ، حددت اهدافه بحفظ النظام الشاهنشاهي ، ومكتسبات ثورة الشعب والشاه ، وقد عقد الحزب مؤتمره الاول بتاريخ 18 كانون الاول 1963 ، وقد اختار أعضاء الحزب حسن علي منصور رئيساً له ، وبعد اغتيال الاخير في 18 كانون الثاني 1965 ، خلفه امير عباس هويدا في ذلك المنصب ، ولقد شهد الحزب بعد ذلك العديد من الشقاقات السياسية بين صفوفه انتهت بتولي عطا الله الخسرواني رئاسة الحزب حتى تموز عام 1969 ، وفي 11 تشرين الثاني عام 1974، انتخب امير عباس هويدا مرةً ثانية رئيساً للحزب – إلى جانب منصب رئاسة الوزراء – وبقي بذلك المنصب حتى اعلان الشاه في 1 شباط 1975 عن حل جميع الاحزاب في البلاد ، وتذويبها في حزب واحد هو حزب البعث الوطني الايراني (رستاخيز) . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : أحمد شاكر عبد العلاق ، الأحزاب والمنظمات السياسية في إيران 1963–1979م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة – كلية الآداب ، 2012 ، ص278 – 302 ؛ شاكر كسرائي ، إيران – الاحزاب والشخصيات السياسية (1890 – 2013) – ، رياض الريس للنشر ، بيروت 2014 ، ص64 .

(14) الجبهة الوطنية : شُكلت بزعامة الدكتور محمد مصدّق عام 1949 ، وقد تمثلت اللبنات الاولى للحزب منذ دعوة مصدّق للقيام باعتصام بتاريخ 14 تشرين الأول 1949 على اثر حالات التزوير التي شهدتها انتخابات مجلس الشورى الوطني بدورته السادسة عشر ، وقد اختار المعتصمون حينها لجنة مكونة من عشرين عضواً برئاسة مصدق لإدارة المفاوضات مع السلطة البهلوية ، وسرعان ما اصبحت تلك اللجنة النواة الأولى للجبهة الوطنية ، وقد تعرضت للعديد من الانكسارات السياسية نتيجة لمعارضة حكومة الشاه لنشاطها السياسي ، ولا سيما بعد إسقاط حكومة الدكتور مصدق عام 1953 ، إلا أنها عادت للنشاط مرة أخرى عام 1960 ، وظل اعضائها معارضين لحكومة الشاه حتى إعلان الجمهورية الإسلامية عام 1979 ، للمزيد من التفاصيل حول نشاط واعضاء الجبهة الوطنية ، يُراجع : لقمان عبد الله محمد ، الجبهة الوطنية ودورها في السياسة الإيرانية 1949 – 1979 ، كلية التربية – جامعة الموصل ، 2008 ، ص33 – 169 ؛ أحمد شاكر عبد العلاق ، المصدر السابق ، ص203 – 221 ؛ شاكر كسرائي ، المصدر السابق ، ص59 – 61 .

(15) حزب توده : وهو من أبرز الأحزاب السياسية في إيران واكثرها تنظيماً ، وكانت نواته الأولى قد تشكلت من مجموعة (الثلاثة والخمسون) الذين أفرج عنهم الشاه محمد رضا بهلوي عام 1941 ، ومن أبرز مؤسسيه : جعفر بيشوري ، ورضا رادمنش، وايرج اسكندري ، ومرتضى يزدي ، ورضا روستا ، وأبو القاسم أسدي ، وعُدّ هذا الحزب من أكثر الأحزاب السياسية نشاطاً وتماسكاً في إيران ، وقد عُقد الحزب أول مؤتمر له في تشرين الاول 1942، دعا فيه الى النضال ضد الفاشية والرجعية المحلية ، وأصدر صحيفة مركزية أسمها "رهبر" – أي القائد – ، وقد أُنتخب المؤتمر سليمان ميرزا رئيساً للحزب ، وبقي الأخير في منصبه حتى عام 1943، وتعرض الحزب إلى العديد من الانكسارات على يد السلطة البهلوية وتحديداً بعد عام 1949 عندما أُتهم بتدبير محاولة اغتيال الشاه في ذلك العام ، وبقي يعمل بشكل سري في إيران حتى عام 1979 ، للمزيد من التفاصيل عن حزب تودة ونشاطه السياسي ، يُراجع: محمد احمد حسن السامرائي، الاحزاب

والحركات السياسية في ايران 1950–1978، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية – الجامعة المستنصرية ، 1980، ص120–125؛ محمد طه علي الجبوري، تاريخ الحزب الشيوعي الايراني "تودة" 1941–1963، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية، 1988 ؛ نعيم جاسم محمد ، حزب توده الإيراني ودوره في الحياة السياسية الإيرانية (1941 – 1953) ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد العاشر ، العددان 1 – 2 ، 2007 ، ص187 – 201

(16) آية الله الخميني (1902 – 1989) : هو السيد روح الله بن السيد مصطفى بن السيد أحمد الموسوي ، ولد بتاريخ 24 أيلول 1902 – (20 جماد الآخرة 1320 هـ)– في منطقة خُمين ، جنوب طهران ، والتحق بالحوزة العلمية في مدينة قم عام 1921 ، وزاول التدريس منذ عام 1929 ، وبدأ نشاطه السياسي عام 1943 عندما نشر كتابه " كشف الأسرار " الذي فضح فيه جرائم رضا شاه ، لينطلق في نضاله العلني ضدّ الشاه محمد رضا في عام 1962 بعد وفاة آية الله البرجوردي ، وبعد مهاجمة المدرسة الفيضية عام 1963 أعتقل ونفي إلى تركيا ثم إلى العراق حتى عام 1978 سافر بعدها إلى فرنسا . عاد إلى إيران في 1شباط 1979 ليقلد الزعيم الديني والسياسي للبلاد . توفي بتاريخ 3 حزيران 1989 ، للمزيد من المعلومات ، ينظر : نعيم قاسم ، الإمام الخميني الأصالة والتجديد ، منشورات دار المحجة البيضاء ، بيروت 2011 ؛ نسرين اسماعيلي ، لمحات من حياة الإمام الخميني الراحل ، مجلة التوحيد ، العدد 59 ، ذو الحجة 1412 هـ ، ص89 – 93 ؛ علي عاشور، تاريخ الإمام الخميني – شخصيته ، صفاته ، ابعاده ، ثورته ، سياسته – بكلام السيد علي الخامنئي ، ج1 ، ج2 ، ج3 ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، 2012 ؛ مركز باء للدراسات ، الإمام يقود الثورة " دروس من الحياة السياسية للإمام الخميني 1963–1989 ، د . م ، د . ت .

(17) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص555 .

(18) Charles Kurzman , The Qum Protests and the Coming of the Iranian Revolution, 1975 and 1978 , P.302 .

(19) للمزيد من التفاصيل ، ينظر : جعفر حسين نزار ، الثورة الإسلامية في إيران وقائع وأحداث ، د . م ، 1979 ، ص31 – 39 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص556 .

(20) جعفر حسين نزار ، المصدر السابق ، ص37 .

(21) جاسم الحبجي ، حكومة جعفر شريف امامي ، (مجلة) ، مركز الدراسات التاريخية ، جامعة البصرة ، العدد 3 ، حزيران 2007 ، ص171.

(22) أيرفاند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص556 ؛ جلال الدين مدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ، منظمة الإعلام الاسلامي ، طهران 1993 ، ص336 .

(23) وليم سوليفان : وليام هيلي سوليفان (1922 – 2013) : ولد بتاريخ 12 تشرين الاول 1922 في مدينة كرانستون رود ايلاند ، وأكمل دراسته في جامعة براون في الولايات المتحدة الامريكية عام 1943، وبعد التخرج دخل الحربية الامريكية . مثّل بلاده في مفاوضات جنيف حول مستقبل لاوس عام 1961 ، وكذلك أزمة الصواريخ الكوبية ، واصبح سفيراً في لاوس للمدة (1964–1969) ، ثم سفيراً في الفلبين للمدة (1973–1977) ، واخيراً في إيران للمدة (1977–1979) ، توفي بتاريخ 11 تشرين الاول 2013 . ينظر: http://en.wikipedia.org

وللمزيد من التفاصيل حول صفاته ونشاطه السياسي ، يُراجع : نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص247 – 252 ؛ وأما عن دوره في احداث الثورة الإيرانية ، يمكن الرجوع إلى :

William Sullivan , Mission to Iran, New York,1981 .

(24) نقلاً عن : جاسم الحبجي ، المصدر السابق ، ص171 .

(25) Tyler Q. Houlton, Op. Cit. , P.25 .

(26) Misagh Parsa , Conflict and Collective Action in the Iranian Revolution : A Quantitative Analysis , Journal of Iranian Research and Analysis , Vol. 20, No. 2, November , 2004 ,P. 39 – 40 .

(27) للمزيد من التفاصيل ، يُراجع :

Marvin Zonis , A Theory of Revolution From Accounts of the Revolution , World Politics, Vol. 35, No. 4 , Jul., 1983, p. 586-606 ; Ervand Abrahamian , A History of Modern Iran , New York , 2008 , P.155 – 169 .

(28) لقد بررت الحكومة انتهاجها للإحكام العرفية بأنه لصالح البلاد وأنها من اجل حماية الوحدة الوطنيـــة وزيـــادة خطـــوات الرفاهية وحفظ التطور الاقتصادي وضمان الحريات ، كما أكد وزير العدل (محمد باهري) بأن هذه الخطوات ما هي إلّا إجراء مؤقت ، حيث شملت هذه الأحكام العرفية مدن (طهران ، قزوين ، تبريز ، مشهد ، قم ، اصـــفهان ، الاحـــواز ، عبادان ، شيراز ، قازاران ، كرج ، جهرم) ، ينظر : أيرفاند إبراهيميان ، المصدر السابق ، ص557 ؛ أحمد مهابـــة ، المصدر السابق ، ص318؛ إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص281 ؛ جاسم الحبجـــي ، المصـــدر الســـابق ، ص172 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص558 .

(29) نقلاً عن : زهير ماريديني ، الثورة الإيرانية بين الواقع والاسطورة ، دار اقرأ للنشر ، بيروت 1986 ، ص40.

(30) الجنرال أويسي : ولد في طهران ، وعمل بالجيش الإيراني حتى وصل إلى منصب الحاكم العسكري لطهران ، ولقب بـــ (قصاب طهران)، عندما كان حاكماً عسكرياً على طهران خلال إنتفاضة الخامس من حزيران 1963 ، وقد غادر الـــبلاد بحجة العلاج دون رجعة عام 1979 ، وقتل على يد مجهولين في باريس ، ينظر : فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ترجمة وتعليق : احمد عبد القادر الشاذلي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1993 ؛ Ervand Abrahamian, Op. Cit, P34.

(31) هالة العوري ، المصدر السابق ، ص261 .

(32) كريم سنجابي : سياسي ودبلوماسي إيراني ، وأحد ابرز أقطاب المعارضة الإيرانية وعضواً مؤسساً في الجبهة الوطنية حيث تولى رئاستها عام 1967، وأكمل دراسته في فرنسا، وتقلد عدداً من المناصب السياسية في إيران ولا سيما أبّان حكومة الدكتور مصدّق إذ عهدت إليه وزارة المعارف ، وفي عام 1978 تولى رئاسة الجبهة الوطنية الثالثة، كما شغل منصب وزيراً للخارجية عام 1979، ونتيجة للخلافات السياسية غادر إلى باريس ثم إلى ولاية الينوي الامريكية حتى وفاته عام 1995. ينظر : محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص75؛ وللمزيد من المعلومات حول نشاطه السياسي ، يُراجع : كريم سنجابى , خاطرات سياسى , انتشارات , صداى معاصر, تهران , 1381 ش .

(33) مهدي نجم بزركان : ولد في مدينة طهران عام 1906 . درس الابتدائية في مدرسة سلطاني والثانوية في مدرسة دار المعلمين العالية . حصل في عام 1934 على شهادة الدكتوراه في الهندسة من باريس . أسس نقابة المهندسين الايرانيين عام 1941 ، كما شكل حزب إيران عام 1944 ، وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة الدكتور مصدّق عام 1952 ، وبعد سقوط تلك الحكومة في أب 1953 انضم بزركان إلى حركة المقاومة الوطنية السرية ، وفي عام 1960 شكل حزب حركة تحرير إيران ، نهضت آزادى إيران . تعرض للسجن مرات عديدة اجبرته لمغادرة البلاد ، وإعلان معارضته للحكم الملكي ، وبعد سقوط الشاه كلفه آية الله الخميني بتشكيل الحكومة المؤقتة بتاريخ 5 شباط 1979 ، وبسب بعض الخلافات الداخلية استقال من الحكومة بتاريخ 15 تشرين الثاني من العام نفسه ، وتوفي عام 1994 ، ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص25 – 26 ؛ وللمزيد من التفاصيل ، يُراجع : جاسم محمد هايس ، حكومة بزركان " دراسة في التطورات السياسية الداخلية في إيران 1979 "، أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة البصرة – كلية الآداب ، 2000 ؛ محمد عبدالله العزاوي ، بازركان والمخاض الصعب " دراسة في الصراع على السلطة في إيران " ، الدار الوطنية الجديدة ، دمشق ، 2010.

(34) داريوش فوروهر : ولد في اصفهان بتاريخ 18 أب 1928 ، واكمل دراسته الجامعية في طهران ، حاصلاً على شهادة الدكتوراه في الحقوق . أسس حزب الامة الإيرانية عام 1943 ، وأيد الدكتور مصدّق بمسألة التأميم عام 1951 – 1953 ، كما شارك في تأسيس الجبهة الوطنية الثانية والثالثة عام 1960 و 1978 على التوالي . شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة التي ترأسها مهدي بزركان بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 ، اغتيل هو وزوجته بتاريخ 21 تشرين الثاني 1998 ، ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، المصدر السابق ، ص93 ؛ http://en.wikipedia.org/wiki/Dariush_Forouhar

(35) هدايت الله متين دفتري : ولد عام 1934 ، وهو حفيد الدكتور مصدّق من ابنته منصورة خانم . اكمل الحقوق من جامعة لندن في بريطانيا عام 1956، ولعب دوراً بارزاً في الحركة الطلابية المعارضة للشاه في الستينيات ، واحد ابرز شخصيات الجبهة الوطنية المعارضة لحكومة الشاه آنذاك ، ينظر :http://fa.wikipedia.org

(36) مقدم مراغي : ولد عام 1922 في طهران ، وأكمل دراسته الابتدائية فيها ، ودرست الصحافة في باريس ، وله الكثير من النتاجات الادبية والتاريخية حيث ترجم بعض الكتب الى اللغة الفارسية ، وكان من بين الاعضاء الناشطين

المعارضين لحكومة الشاه ، وقد اسهم في حركة الاضطرابات التي شهدتها ايران ابان الثورة الاسلامية عام 1979 ، ينظر : http://fa.wikipedia.org

(37) إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص282 .

(38) هالة العوري ، المصدر السابق ، ص260 .

(39) سرت أنباء تذكر وقتها استدعاء الحكومة (بناءً على طلب الشاه)، لفرقة من الكوماندوز (القوات الخاصة) المظليين من الجيش الإسرائيلي إلى طهران، للمساهمة في قمع التظاهرات الشعبية، بعد ارتدائهم الزي العسكري الإيراني جاء ذلك على أثر تردد بعض أفراد الجيش في تنفيذ الأوامر ، ينظر : أحمد مهابة ، المصدر السابق ، ص319 .

(40) Ervand Abrahamian , A History of Modern Iran , Cambridge University Press , New York , 2008 , P.159 ;

إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص281 .

قدرت بعض الأوساط الأعداد بقرابة 3000 قتيل ، ينظر : جاسم الحبجي ، المصدر السابق ، ص172 ؛ في حين ذكر غلام رضا نجاتي ، بأنّ القتلى يتراوح عددهم 87 ، وعدد الجرحى 205 ، بحسب ما ادعت به المصادر العسكرية الحكومية ، بينما ادعت قوى المعارضة إنّ عدد القتلى بلغ 4000 قتيل سقط منهم 500 في ميدان جاله ، ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص559 ؛ نذير فنصة ، عاصفة على الشرق الاوسط ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1981 ، ص24 ؛ ادور سابلييه ، إيران مستودع البارود ، ترجمة : عزالدين محمود السراج ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد 1983 ، ص68 .

(41) أحمد بني أحمد : هو طبيب من مدينة تبريز اسس حزباً بعد انحلال حزب رستاخيز في العام 1978 باسم (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) ، ثُمَّ غير اسمه الى (حزب الاتحاد من اجل الحرية)، للتفاصيل يراجع: محمد وصفي ابو مغلي، غلام رضا نجاتي ، ص29.

(42) أحمد مهابة ، المصدر السابق ، ص319 .

(43) Sherifa D. Zuhur, Iran, Iraq, And The United States: The New Triangle's Impact On Sectarianism And The Nuciear Threat, New York , 2006 , P.37 ;

جعفر حسين نزار ، المصدر السابق ، ص31 وما بعدها .

(44) آية الله سيد كاظم شريعتمداري : ولد في اذربيجان عام 1904 ، وهو ابن السيد حسن التبريزي ، اكمل مرحلة المقدمات في اذربيجان ، ودرس المكاسب على يد ميرزا صادق آقا وآية الله ابو الحسن اقا انكجي ، اسهم بتشكيل حزب جمهورية مسلمي إيران الاسلامية عام 1979 ، إلا انه سرعان ما أعلن انسحابه منه عام 1980 ، واعتزل في قم حتى وفاته بتاريخ 5 ايار 1986م ، ينظر : محمد وصفي ابو مغلي ، المصدر السابق ، ص77 .

(45) Ervand Abrahamian , Op. Cit. , P.159 .

(46) Misagh Parsa , Op. Cit. , P.42 – 43 .

(47) مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة 1980 ، ص150 .

(48) غلام رضا نجاتي ، ص561 ؛ إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص290 .

(49) Misagh Parsa , Op. Cit. , P.43 – 44 .

حدث في يوم 9 اضراب عمال مصفى نفط طهران ، ويوم 11 التحق عمال النفط في مصافي اصفهان وشيراز وتبريز وعبادان بالاضراب ، ويوم 13 أيلول اضرب عمال السمنت في طهران ، ينظر : أيرفاند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص559 .

(50) قدّم امامي برنامج حكومته للمجلس الذي صوت لصالحه بغالبية 177 صوت ، مقابل 35 صوتاً مخالفاً ، في حين امتنع عن التصويت سبعة فقط ، ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص562 ؛ وقد تضمن البرنامج بعض التنازلات السياسية ، محاولاً الخروج به من الأزمة التي تمر بها البلاد ، يقوم على إقرار الأمن وحفظ النظام وإجراء انتخابات حرة تشترك فيها الأحزاب الشرعية مع ضمان الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية وترقية جميع العاملين في الدولة ، وتطهير الجهاز الإداري ، ومنع استغلال النفوذ السياسي ، وضمان استقلال القضاء ، وإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية وتربية الماشية من كل أنواع الضرائب ، وتسهيل زيارة الاماكن المقدسة لجميع الراغبين في زيارتها ، للمزيد

من التفاصيل ، يُراجع : دونالد ولبر ، إيران ماضيها وحاضرها ، ترجمة : عبد النعيم محمد حسنين ، ط2 ، دار الكتاب المصري – اللبناني للنشر ، القاهرة – بيروت ، 1985 ، ص19 وما بعدها .

(51) من بين تلك الشخصيات : فريدون المهدي ، وزير التجارة الأسبق ، ومنصور روحاني ، وزير الزراعة الأسبق ، وشجاع الدين شيخ الإسلام زاده ، وزير الصحة الأسبق ، وكذلك رسول رحيمي ، الرئيس الأسبق لغرفة التجارة الايرانية ، والدكتور اكبر اعتماد ، رئيس مؤسسة الطاقة الذرية ، وكذلك وزير البلاط امير عباس هويدا، ينظر : Misagh Parsa , Op. Cit. , P.43 .

(52) نشر موظفوا البنك أسماء رجالات الدولة الذين عملوا على تهريب أكثر من ملياري دولار امريكي إلى خارج البلاد وكان من بينهم رئيس الوزراء امامي (31 مليون دولار)، وآموزگار (5 مليون) ، وأويسي (14 مليوناً) ، ونمازي ، والجنرال مقدم نصيري (2 مليون) ، وزير الصحة 7 مليون ، محافظ طهران 6 مليون ، هوشك انصاري ، مدير شركة النفط الوطنية أكثر من 60 مليون) ينظر في الارقام : أيرفاند ابراهيميان ، المصدر السابق، ص559 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص562 ؛ إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص308 .

(53) Ervand Abrahamian ,Op. Cit. , P.159- 161 ;

بينما يذكر أيرفاند ابراهيميان ، بأن اضراب عمال مصفى نفط طهران كان في يوم 9 أيلول ، وفي يوم 11 من الشهر ذاته التحق عمال النفط في مصافي اصفهان وشيراز وتبريز وعبادان بالإضراب ، وفي يوم 13 أيلول اضرب عمال الاسمنت في طهران ، ويوم 18 أيلول نشر موظفوا البنك المركزي أسماء 177 شخصية بارزة في الحكومة قامت بتهريب الأموال إلى الخارج ، ينظر : أيرفاند ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص559 .

(54) جاسم الحبجي ، المصدر السابق ، ص175 ؛ في حين تذكر أحدى المصادر أنّ اضراب أصحاب الصحف بدأ في 7 تشرين الثاني 1978 واستمر حتى 6 كانون الثاني 1979 ، على الرغم من غالبيتها كانت تمجد بالنظام الحاكم في إيران ، إلّا إن تطور الأحداث لصالح الثورة وتغيير المقالات لجانب الثورة دفع بالحكومة إلى تشديد الرقابة عليها ، ينظر : إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص301 .

(55) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله – قصة إيران والثورة ، دار الشروق ، ط6 ، القاهرة 2002 ، ص208 .

(56) Farzin Vahdat, Op. Cit. , P. 83 .

(57) عمت المظاهرات مدن طهران ، تبريز ، اصفهان ، مهاباد ، قم ، زنجان ، شوشتر ، ميانه ، كرمان دري ، ينظر: جاسم الحبجي ، المصدر السابق ، ص176 .

(58) كانت مطالب المعارضة هو إسقاط الحكم البهلوي وقيام الحكومة الإسلامية .

(59) Said Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran* (New York : Oxford University Press, 1988),P. 89.

(60) للمزيد ينظر: فريدون هويدا ، المصدر السابق ، ص132 – 134 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص562 – 563.

(61) Farzin Vahdat, Op. Cit. , P. 85.

(62) فريدون هويدا ، المصدر السابق ، ص134 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص563 .

(63) وانسجاماً مع الاضرابات والتظاهرات الداخلية ، نظّم الايرانيون ومنهم الطلبة الجامعيون في الدول الاوربية وفي أمريكا تحديداً ، تظاهرات حاشدة تضامناً مع اخوتهم داخل إيران ، كما اصدروا بيانات اعربوا فيها عن ادانتهم لنظام الشاه وانضوائهم تحت قيادة آية الله الخميني ، ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص563 .

(64) Farzin Vahdat, Op. Cit. , P.86 .

(65) فريدون هويدا ، المصدر السابق ، ص134 .

(66) Farzin Vahdat, Op. Cit. , P.86 .

(67) نتيجة للضغوطات التي تعرض أليها آية الله الخميني من جانب الحكومة العراقية بالكف عن التنديد بحكومة الشاه اثر مغادرة عن الصمت ، لذلك غادر إلى البصرة متوجهاً إلى الكويت بتاريخ 4 تشرين الأول 1978 ، إلّا أنّ الأخيرة رفضت السماح له بدخول البلاد مما اضطره للعودة إلى بغداد التي بقي فيها يومين حتى مغادرته منها بتاريخ 6 تشرين الأول من العام نفسه متوجهاً إلى باريس ، للمزيد ينظر : جلال الدين مدني ، المصدر السابق ، ص350 – 353 .

ويذكر أحمد مهابة خطأً بأنّ مغادرة آية الله الخميني تجاه الكويت كانت بتاريخ 3 تشرين الأول 1978 ، وفي 5 تشرين الأول من العام نفسه غادر العراق إلى باريس ، ينظر : أحمد مهابة ، المصدر السابق ، ص336 – 337.

(68) إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص295 .

(69) Farzin Vahdat, Op. Cit. , P.92 – 93 .

(70) Said Amir Arjomand , Iran's Islamic Revolution in Comparative Perspective , World Politics , Vol. 38 , No.3 (Apr. , 1986) P. 386 .

(71) للمزيد من التفاصيل حول مثل تلك الخروقات ،يُراجع : جعفر حسين نزار ، المصدر السابق ، ص105 – 131 .

(72) Krysta Wise, Islamic Revolution of 1979: The Downfall of American-Iranian Relations, " Legacy" Southern Illinois University Carbondale , Vol. 11: Iss. 1, Article 2 , 2011 , P.5 .

(73) غلام رضا أزهري : ولد عام 1917 في شيراز، ودرس العلوم العسكرية في ايران . تخرج من الكلية الحربية في طهران عام 1935. تولى عدة مناصب عسكرية منها : عميداً للكلية العسكرية عام 1960 ، وقائد القوة البرية عام 1963 ، ثم رئاسة الأركان العامة عام 1971، ثم قيادة الحرس الإمبراطوري حتى نهاية تموز 1978 . عُيّن رئيساً لهيئة الأركان العامة المشتركة العليا إلى حين توليه رئاسة الوزراء (6 تشرين الثاني – 31 كانون الأول 1978) . غادر البلاد إلى أوربا على اثر انتصار الثورة الاسلامية ، ينظر : محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة 1983، ص15؛ علىرضا امىنى , تحولات سىاسى واجتماعى اىران در دوران پهلوى , چاپ دوم , انتشارات صداى معاصر , تهران 1386 ش , ص341 – 343 ، حيدر علي خلف العكيلي ، السياسة الامريكية تجاه إيران أبان حكومة غلام رضا أزهاري (6 تشرين الثاني – 31 كانون الأول 1978) ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط (الكوت)، المجلد 11 ، العدد 29 ، اذار 2015 ، ص397 – 398 .

(74) Barbara Zanchetta , The United States and the "LOSS" of Iran , Working Papers in International History and Politics , No. 4 , June, 2009 , P. 16 .

وقد صفّ الإمام الخميني حكومة أزهري بأنّها: "عقيمة غير مجدية " ، نقلاً عن : مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني ، ج3 ، المصدر السابق، ص421 – 422.

(75) ففي الخامس والعشرين من تشرين الأول 1978 غادر إلى باريس كل من كريم سنجابي، ومهدي بازركان للتفاوض مع الإمام الخميني وقد استمرت سفرته حتى 10 تشرين الثاني من العام نفسه ، ينظر : محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله " قصة إيران والثورة " ، ط6 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2002 ، ص212 ؛ واعتقل بتهمة الاخلال بالأمن ومخالفة الدستور قبل عقد المؤتمر الصحفي الذي كان من المتوقع عقده في ذلك اليوم ، ينظر : أحمد مهابة ، المصدر السابق ، ص351؛ إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص300 .

(76) أيرفاند إبراهيميان ، المصدر السابق ، ص562 – 563 .

The political crisis in Iran during the government of Jafar Sharif Emami (August 27 - November 5, 1978)

Abstract

The accelerated developments of the interior scene in Iran, forced the Shah Mohammad Reza Pahlavi, to search about ways to be the means to find appropriate solutions to overcome this crisis , So that stage was characterized by the formation of several ministries, which was soon offered her resignation one after the other, as a result of the escalation of revolutionary expansion and failing in convergence of secular and Islamic opposition men alike .